

داود تلحمي

هزيمة حزيران/يونيو لم تنتهِ

بات مسلماً به بأن حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ شكلت منعطفاً كبيراً وعميق الأثر في مسار الأحداث وأوضاع منطقة الشرق الأوسط ومعطيات الصراع العربي - الإسرائيلي. وبعد مرور خمسين عاماً على هذه الحرب، فإن ظلالها الثقيلة ما زالت حاضرة بقوة في أوضاع منطقتنا العربية عامة، والمشرقية خاصة، بما في ذلك، طبعاً، الوضع الفلسطيني وتطوراتهِ.

من قوى غربية (استعمارية) رئيسية، كان قد ضمن في جميع المراحل، بما في ذلك قبل سنة ١٩٤٨ وفي أثنائها، تفوقاً عسكرياً كبيراً على خصومه المحتملين في المنطقة، وهو تفوق تزايد بين سنتي ١٩٤٨ و١٩٦٧. فالنهوض العربي الحامل للتهديد، من وجهة نظر إسرائيل، هو أشمل من مراكمة القوة العسكرية وتخزين الأسلحة، لأن قيام دول عربية متطورة في مختلف المجالات، بما في ذلك على الصعيدين الاقتصادي - الاجتماعي والعلمي - التكنولوجي، في محيط الدولة الصهيونية، يشكل تحدياً ملموساً لها، الأمر الذي يهدد دورها كإمبريالية إقليمية وأداة رئيسية في مساعي إخضاع المنطقة وتكليفها للتلاؤم مع مصالح القوى الإمبريالية العالمية الأساسية التي تعتبر إسرائيل نفسها جزءاً من معسكرها، بغض النظر عن أي اختلافات أو تباينات مرحلية أو ظرفية

* كاتب فلسطيني.

كان أحد الأهداف الأساسية للحرب الإسرائيلية في حزيران/يونيو ١٩٦٧ توجيه ضربة قوية إلى النزعة الاستقلالية التحررية المتنامية آنذاك في المحيط العربي، وخصوصاً إلى نظام جمال عبد الناصر في مصر، صاحب الدور المؤثر الواسع، منذ أواسط الخمسينيات، في أكبر البلاد العربية ديموغرافياً، كما في المنطقة العربية عامة، إلى جانب محاولة إخماد بوادر النهوض الوطني الفلسطيني التي مثلتها العمليات الفدائية الفلسطينية المتزايدة عشية الحرب. فالنهوض الوطني الفلسطيني، وتنامي النزعة الاستقلالية التحررية في محيط الدولة الإسرائيلية، يشكلان خطراً استراتيجياً بالنسبة إليها، كما أوضحت إعلانات وسياسات وممارسات جميع الحكومات الإسرائيلية منذ سنة ١٩٤٨.

ولا يتعلق الأمر حصراً، بالجانب العسكري، أي باحتمال تنامي القوة العسكرية العربية، ذلك بأن المشروع الصهيوني المدعوم منذ بداياته

يمكن أن تنشأ بين الدولة الصهيونية وأي من أقطاب هذا المعسكر، بما في ذلك بريطانيا قبل الحرب العالمية الثانية، والولايات المتحدة الأميركية بعدها.

إن إسرائيل، والقوى الإمبريالية التي تدعمها، والتي لديها مصالح اقتصادية واستراتيجية مهمة في منطقة الشرق الأوسط، بدءاً بمصادر الطاقة (النفط والغاز)، ترى في استمرار التخلف وإدامة سيطرة أنظمة الحكم الاستبدادية الفاسدة في محيط الدولة الصهيونية، ضماناً مهمة لـ "استقرار" المنطقة على ما هي عليه، بما يتيح لإسرائيل مواصلة أداء دورها المتميز فيها، واستمرار تحكّم القوى الإمبريالية في ثروات المنطقة الطبيعية ووجهة إنفاق عائداتها المالية. ومن هذه الزاوية، شكلت حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ التي شنتها إسرائيل على مصر (واحتلت في أثناءها قطاع غزة، المرتبط منذ اتفاقيات الهدنة في سنة ١٩٤٩ بالإدارة المصرية)، وعلى سورية، والصفة الغربية المرتبطة آنذاك بالمملكة الأردنية، محطة أساسية في تعزيز القبضة الإمبريالية على المنطقة، ومنطلقاً، في الوقت ذاته، لتدعيم غير مسبوق لعلاقة الارتباط بين إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية. فهذا الإنجاز الكبير الذي حققته القوات الإسرائيلية خلال تلك الحرب السريعة (أقل من أسبوع من المعارك)، والمتمثل في إذلال حركة النهوض والتحرر الوطني العربية، وضرب القوة العسكرية لدولتين عربيتين كانتا آنذاك حليفين أساسيين للاتحاد السوفياتي، الخصم الأساسي للولايات المتحدة في "الحرب الباردة"، يفسر الحماسة اللاحقة لدى جميع الإدارات الأميركية لتدعيم دور ووظيفة هذا "الذخر الاستراتيجي" الذي أظهر خلال هذه الحرب كفاءة استثنائية، وخصوصاً في زمن كانت فيه الولايات المتحدة تتلقى ضربات متلاحقة من جانب قوى التحرر الوطني في أنحاء العالم، ولا سيما في فييتنام، وهي قوى كانت تحسبها واشنطن في خانة خصمها

"الشيوعي" في حربها الكونية.

وإذا كانت الولايات المتحدة دعمت قيام إسرائيل في سنة ١٩٤٨، واعترفت بها إدارة هاري ترومان اعترافاً واقعياً (de facto) بعد دقائق من إعلانها في ليلة ١٤ - ١٥ أيار/مايو من تلك السنة، فإن الدعم الأميركي المالي والعسكري الهائل لإسرائيل، والشراكة الاستراتيجية المتطورة باطراد بعد سنة ١٩٦٧، لا يقارنان بالعلاقات التي كانت قائمة قبل حرب تلك السنة بين الدولتين.

من الجانب الآخر، كان هناك أوهام لدى بعض المسؤولين العرب، بعد حرب ١٩٦٧، بأن الولايات المتحدة قد تكرر ما فعلته في سنة ١٩٥٦ في إثر حرب السويس (العدوان الثلاثي على مصر)، عندما ضغطت بقوة على حكومة دافيد بن - غوريون لسحب قواتها من الأراضي التي احتلتها في أثناء تلك الحرب، وتحديداً صحراء سيناء وقطاع غزة. لكن هذه الأوهام سرعان ما تبددت، عندما تبين أن إدارة ليندون جونسون لم تكن في وارد الضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها، وإنما، على العكس تماماً، عملت على استثمار هذا "الإنجاز" العسكري الإسرائيلي لإرضاخ الدول العربية المعنية، وعموم المنطقة العربية، للإرادة والمصالح الأميركية والإسرائيلية المشتركة.

فحتى قبل اندلاع المعارك، أرسل مستشار الأمن القومي الأميركي، والت روستو، مذكرة إلى رئيسه ليندون جونسون، في ٤/٦/١٩٦٧، قال فيها إن "المعتدلين" العرب، كما سُمّاهم، يفضلون أن يجري تحجيم عبد الناصر من طرف الإسرائيليين، على مسائل مثل قضية اللاجئين الفلسطينيين^١. ومما جاء حرفياً في المذكرة: "تحت السطح، هناك إمكان لمرحلة جديدة من الاعتدال في الشرق الأوسط، إذا كان ممكناً إيجاد حل لمسألة اللاجئين. لكن ذلك كله يتوقف على تحجيم ناصر"^٢. وفي نهاية اليوم الأول من الحرب (٥ حزيران/يونيو)، بعث والت روستو

حين كان المسؤول السوفياتي في طريق العودة إلى بلده بعد زيارة للولايات المتحدة التقى خلالها الرئيس الأميركي جونسون، قول ديغول لكوسيجين: "بالنسبة إلى إسرائيل، فإنه سيكون صعباً جداً تحقيق عودتها إلى مواقعها السابقة... وعلى أي حال، كل شيء يتعلق بالولايات المتحدة. فإذا كان هؤلاء (يقصد الأميركيين) يشجعون من تحت الطاولة إسرائيل على البقاء، فستبقى...".^٨ أمّا كوسيجين فقال للرئيس الفرنسي في اللقاء إياه: "جونسون قال لي إن على القوات الإسرائيلية أن تُخلي (الأراضي) المستولى عليها، لكن، من أجل ذلك، يجب حل قضايا مثل الاعتراف بإسرائيل وحرية الملاحة في قناة السويس وخليج العقبة، وقضية اللاجئين الفلسطينيين...". وأضاف المسؤول السوفياتي: "اقترحنا البحث في مسألة الانسحاب (من الأراضي المحتلة) على حدة، لكن جونسون لم يوافق". وزاد كوسيجين في التوضيح: "ومن السذاجة محاولة حل مشكلة اللاجئين كما يقترح هو، من خلال هجرة قسم منهم إلى كندا وقسم آخر إلى الولايات المتحدة، إذ قال لي إن أميركا ستقبل بهم، لكن اللاجئين لا يقبلون بذلك لأنهم يريدون العودة إلى ديارهم".^٩

وزادت النقاشات التي جرت في مجلس الأمن الدولي طوال الأشهر التي تلت الحرب، الأمر وضوحاً. فاعترض الأميركيون على أي صيغة في أي قرار يصدر عن المجلس تلزم إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة انسحاباً كاملاً (ومن هنا صيغة "الانسحاب من أراضٍ احتلت" وليس من "الأراضي المحتلة" في نصّ القرار، باللغة الإنجليزية، والذي انتهت إليه نقاشات المجلس في ١٩٦٧/١١/٢٢، وحمل الرقم ٢٤٢ في سلسلة قرارات المجلس)، كما رفضوا أي صيغة تحدد أي مهلة أو أي سقف زمني للانسحاب، أو تعطي هذا الانسحاب الأولوية على الشروط الأميركية - الإسرائيلية بـ "إنهاء كل المطالب وحالات الحرب"، وبالاعتراف "بسيادة وسلامة أراضي واستقلال كل دولة في المنطقة

بمذكرة أخرى إلى رئيسه رأى فيها أن "الحرب يجب أن تقود إلى تسوية سياسية شاملة للصراع على أساس التفوق الكاسح للإسرائيليين، وليس على أساس وقف إطلاق النار الذي لا يحل شيئاً".^٣

ولذلك لم يكن غريباً أن يصر الأميركيون في مداوات مجلس الأمن الدولي الذي انعقد منذ اليوم الأول للحرب لمناقشة مختلف الدعوات إلى وقف الحرب، على أن يخلو القرار رقم ٢٣٥، الذي صدر عن المجلس في ٩ حزيران/يونيو، والذي دعا إلى وقف النار، من أي حديث عن عودة القوات العسكرية المتحاربة إلى مواقعها السابقة على الحرب.^٤ ويؤكد نبيل العربي، العضو في الوفد المصري في منظمة الأمم المتحدة آنذاك، ووزير خارجية مصر والأمين العام لجامعة الدول العربية لاحقاً، أن بحثاً قام به أظهر "أن جميع قرارات المجلس السابقة كانت تربط بين وقف إطلاق النار وانسحاب القوات المعتدية".^٥ وكان جمال عبد الناصر نفسه أكد، في حينه، الملاحظة ذاتها علناً، فذكر، على سبيل المثال، في خطاب ألقاه بعد أشهر قليلة على الحرب، في ٢٣/١١/١٩٦٧، في افتتاح الدورة الخامسة لمجلس الأمة في القاهرة، أن مجلس الأمن، بضغط من الولايات المتحدة، لم يربط وقف النار في حزيران/يونيو ١٩٦٧ بالعودة إلى مواقع ما قبل المعارك.^٦ وكرر عبد الناصر هذه الملاحظة أكثر من مرة في تصريحاته العلنية، بما في ذلك في الحديث الذي أجراه معه أحد كبار محرري مجلة "نيوزويك" الأميركية، أرنو دي بورشغريف، في مطلع شباط/فبراير ١٩٦٩، إذ ذكر بأن الولايات المتحدة رفضت في حزيران/يونيو ١٩٦٧ ربط الدعوة إلى وقف النار بالانسحاب، وذلك "لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة"، على حد قول الزعيم المصري.^٧ وينقل المؤرخ الفرنسي هنري لورانس عن محضر لقاء جرى في باريس بين الرئيس الفرنسي شارل ديغول، ورئيس الحكومة السوفياتية ألكسي كوسيجين، في ١/٧/١٩٦٧،

وغامضاً^{١٤}، معتبراً أنه، في ظل موازين القوى الناجمة عن الحرب، فإن هذا كان أقصى ما تمكنت الدول العربية وأصدقائها، وخصوصاً الاتحاد السوفياتي آنذاك، من الحصول عليه، في ظل الدعم الأميركي القوي للمطالب الإسرائيلية^{١٥}. وهكذا كانت صورة الموقف الأميركي، والاحتمالات بشأن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة خلال الحرب، قاتمة منذ وقت مبكر لدى القيادة المصرية، ففي خطابه المشار إليه سابقاً، والذي ألقاه في ٢٣/١١/١٩٦٧، أطلق عبد الناصر عبارته الشهيرة: "ما أخذ بالقوة لا يُسترد بغير القوة"^{١٦}، مؤكداً أولوية استعادة القوات المسلحة المصرية جهوزيتها وقدراتها على مواجهة المحتلين لإحداث التغيير المطلوب في ميزان القوى، بما يتيح استعادة الأراضي التي احتلت في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، وهو ما أطلق عليه تعبیر "إزالة آثار العدوان".

لم تتغير اقتناعات جمال عبد الناصر بعد أن حلت إدارة ريتشارد نيكسون الجمهورية في مطلع سنة ١٩٦٩ محل إدارة جونسون الديمقراطية، والتي كانت معروفة بانحيازها الإسرائيلي الفاقع، فواصل الاستعداد لاحتمال خوض معركة لإحداث التغيير المنشود في ميزان القوى، بحيث تتم "إزالة آثار العدوان". وبدأت القوات المصرية، فعلاً، في مطلع ربيع سنة ١٩٦٩ حرباً حقيقية ضد القوات الإسرائيلية المتمركزة على طول الضفة الشرقية لقناة السويس، وحتى في عمق صحراء سيناء المحتلة، عُرفت باسم "حرب الاستنزاف"، وهي حرب استمرت حتى صيف سنة ١٩٧٠، وتكبد المحتلون خلالها خسائر باهظة في الأرواح والعتاد.

الحل المنفرد المصري – الإسرائيلي

وبينما استمر الاستعداد العسكري المصري لاحتمال خوض حرب أوسع لـ "إزالة آثار

وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومُعترف بها، متحررة من التهديدات وأعمال القوة"، مثلما جاء في نص القرار^{١٠} والدولة المقصودة بهذه الضمانات كلها هي، طبعاً، إسرائيل.

وحاول الأميركيون، بعد صدور القرار، التهيؤ على الأطراف العربية، وخصوصاً تلك الصديقة لهم، وفي طليعتها الأردن، من خلال تفسير غياب "أل" التعريف في الحديث عن الأراضي المحتلة بأنه يعني مجرد "تعديلات طفيفة" على الحدود، وخصوصاً في الضفة الغربية المحتلة^{١١}. وأكثر من ذلك، سعى الرئيس الأميركي جونسون لطمأنة العاهل الأردني الذي التقاه في ٨/١١/١٩٦٧، بالقول، في ردّه على سؤال للملك حسين بشأن المهلة المحتملة لهذا الانسحاب الإسرائيلي، بأنه سيتم "خلال ستة أشهر"^{١٢} ولم يلبث الملك الأردني أن أدرك، بعد مرور أكثر من عام على الحرب، أنه لن يكون هناك تقدم سريع على طريق التسوية، وأن هذه الحالة (الوضع القائم جزاء الحرب) قد تدوم لفترة طويلة^{١٣}.

والأدهى من ذلك كله، أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لم يشر قط إلى الشعب الفلسطيني وحقوقه، وحتى في البند الموجز الذي تحدث عن "إنجاز حل عادل لمسألة اللاجئين"، فإن القرار لم يشر إلى كون هؤلاء اللاجئين، المطلوب حل مشكلتهم، هم اللاجئين الفلسطينيون، الأمر الذي ترك المجال مفتوحاً أمام الجانب الإسرائيلي لإثارة موضوع "اللاجئين" اليهود من الدول العربية، بما يتيح له تمييع مسألة حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم في صيغة من نمط "تبادل لاجئين" عرب ويهود، وبالمحصلة تبرير رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ووطنهم.

وكان واضحاً أن قرار مجلس الأمن هذا جاء نتيجة ميزان القوى الذي أوجدته نتائج الحرب، بل حتى جمال عبد الناصر الذي قبلت حكومته بالقرار، لم يكن راضياً عنه، واعتبره "غير كافٍ

العدوان"، فإن عبد الناصر لم يعش ليشرف بنفسه على هذه الحرب ويتعامل مع نتائجها. وخلفه في رئاسة مصر، بعد وفاته في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، أنور السادات الذي أشرف على الحرب التي جرت في خريف سنة ١٩٧٣ بمشاركة سورية وبدعم قوات عربية أخرى، ثم أدار المفاوضات والعملية السياسية التي تلتها، وهي إدارة سياسية اتجهت عملياً، ومنذ وقت مبكر، نحو حل منفرد، مصري - إسرائيلي، لا يرتبط بحلول على الجبهات الشرقية: الجبهة السورية، والجبهة الفلسطينية - الأردنية، ولا حتى بمصير قطاع غزة الفلسطيني الذي كان تحت المسؤولية المصرية قبل حرب ١٩٦٧. وهذا الحل المنفرد ظهرت مقدماته منذ فضّ الاشتباك الأول بين القوات المصرية والإسرائيلية في الشهر الأول من سنة ١٩٧٤، وتعزز بشكل أوضح في فضّ الاشتباك الثاني (اتفاقية سيناء) في أيلول/سبتمبر ١٩٧٥، ثم تكرر كحلّ تعاقدي معلن في آذار/مارس ١٩٧٩، حين جرى توقيع معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية الثنائية من طرف السادات ورئيس الحكومة الإسرائيلية مناحم بيغن، برعاية الرئيس الأميركي جيمي كارتر.

وحتى الملك حسين، الذي كان يفضّل منذ ما بعد حرب ١٩٦٧ اعتماد طريق البحث عن الحلول السياسية، عبّر في لقاء لاحق أجراه معه، في سنة ١٩٩٦، آفي شلايم، المؤرخ الإسرائيلي العراقي المولد والمقيم في بريطانيا، عن "صدمته" إزاء سلوك السادات هذا،^{١٧} وخصوصاً على خلفية ما كان عبد الناصر قاله له، أي للملك حسين، بعد الحرب مباشرة، من أنه لن يقدم على "المطالبة بأي انسحاب من قناة السويس، إذ في إمكانها أن تبقى مغلقة حتى يحين وقت حل قضية الضفة الغربية وغزة"، داعياً الملك إلى البحث عن حل شامل، وعمل أي شيء غير توقيع سلام منفرد.^{١٨} وفي جميع الأحوال، فإن عبد الناصر كان قد أكد، منذ وقت مبكر بعد الحرب، أن "موضوع إزالة آثار العدوان

أكبر من الجلاء عن سيناء"، إذ "لو العملية سيناء بس سهلة [...] علشان إذا كنا عايزين نسترد سيناء ممكن بتنازلات بنقبل شروط أميركا وشروط إسرائيل، نتخلى عن الالتزام العربي ونترك لإسرائيل اليد الطولى في القدس والضفة الغربية وأي بلد عربي [...] الموضوع أكبر من كده بكثير. الموضوع هو أن نكون أو لا نكون [...] هل سنبقى الدولة المستقلة اللي حافظت على استقلالها وعلى سيادتها ولم تدخل ضمن مناطق النفوذ، وإلاّ حننخلى عن هذا؟"،^{١٩} على حد قوله.

ومهما تكن الأسباب التي دفعت خليفته أنور السادات إلى الاتجاه نحو الحل المنفرد الذي حدّر منه عبد الناصر وسعى لتفاديه، أكان ذلك تردي الأوضاع الاقتصادية في مصر وتنامي الحراكات المطالبة والاحتجاجية فيها، أو الرغبة في التقرب من الولايات المتحدة، فإن نتائج الخروج المصري من المواجهة كانت شديدة السلبية على الجبهات العربية الأخرى، وخصوصاً على الجبهة الفلسطينية. وكان واضحاً أن زعيم التيار اليميني الصهيوني المتشدد مناحم بيغن، الذي فاجأ العالم بنجاح تياره في انتخابات الكنيست في أيار/مايو ١٩٧٧، شعر بسعادة كبيرة عندما تحقق عزل مصر عن بقية الجبهات العربية، وهي سعادة عكستها ملامح وجهه في إبان توقيع اتفاقيات كامب ديفيد في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، ثم المعاهدة الثنائية مع مصر في آذار/مارس من السنة التالية. واعتبر بيغن أنه، بعد توقيع هذه المعاهدة، بات تطبيق اليمين للعمل على تعزيز السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية والسورية التي احتلت في سنة ١٩٦٧. وفي هذا السياق، جرى، في تموز/يوليو ١٩٨٠، أي بعد زهاء عام من توقيع المعاهدة مع مصر، إقرار "قانون أساسي" في الكنيست الإسرائيلي يكرس ضم القدس الشرقية، وكون "القدس كاملة وموحدة هي عاصمة إسرائيل".^{٢٠} وبعد عام آخر، في الشهر الأخير من سنة ١٩٨١، قام الكنيست

وحتى الملك حسين، الذي كان يفضّل منذ ما بعد حرب ١٩٦٧ اعتماد طريق البحث عن الحلول السياسية، عبّر في لقاء لاحق أجراه معه، في سنة ١٩٩٦، آفي شلايم، المؤرخ الإسرائيلي العراقي المولد والمقيم في بريطانيا، عن "صدمته" إزاء سلوك السادات هذا،^{١٧} وخصوصاً على خلفية ما كان عبد الناصر قاله له، أي للملك حسين، بعد الحرب مباشرة، من أنه لن يقدم على "المطالبة بأي انسحاب من قناة السويس، إذ في إمكانها أن تبقى مغلقة حتى يحين وقت حل قضية الضفة الغربية وغزة"، داعياً الملك إلى البحث عن حل شامل، وعمل أي شيء غير توقيع سلام منفرد.^{١٨} وفي جميع الأحوال، فإن عبد الناصر كان قد أكد، منذ وقت مبكر بعد الحرب، أن "موضوع إزالة آثار العدوان

الأراضي المحتلة والاعتداءات المتكررة على مواقع المقاومة الفلسطينية خارجها، أو تلك الناجمة عن استمرار تدهور أوضاع الجبهة العربية الشرقية التي كان من المفترض أن توفر جبهة دعم بديلة تعوض الفراغ الناتج من تعطيل الجبهة الغربية. فجميع الآمال المعقودة على المؤتمرات والإعلانات العربية المناهضة للصفاة المنفردة على الجبهة المصرية سرعان ما تبخرت، مع الانهيار السريع لـ "ميثاق العمل القومي المشترك" بين سورية والعراق الذي لم يعمر سوى بضعة أشهر (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ - تموز/يوليو ١٩٧٩)، ثم انشغال العراق بالحرب مع إيران بين سنتي ١٩٨٠ و١٩٨٨، وبوضع اليد على الكويت في سنة ١٩٩٠، ومواجهة مسلسل الحروب والحصارات الأميركية التي انتهت باحتلال العراق نفسه في سنة ٢٠٠٣. هذا إلى جانب سلسلة من التراجعات المتلاحقة في الأوضاع الداخلية والعلاقات بين أطراف الجبهة القومية للصدوم والتصدي، وهي الجبهة التي تشكلت في أواخر سنة ١٩٧٧ في إثر زيارة السادات للكنيست الإسرائيلي في تشرين الثاني/نوفمبر من تلك السنة، والتي ضمت في حينه كلاً من الجزائر وسورية واليمن الجنوبي وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية. وإلى جانب انشغال أطراف الجبهة الشرقية بالحرب "الأهلية" اللبنانية منذ أواسط السبعينيات، جاءت التوترات المتزايدة في العلاقات بين الطرفين الفلسطيني والسوري، المعنيين بالدرجة الأولى بين أطراف جبهة الصدوم بالمواجهة المباشرة مع المحتلين، كي تزيد من إضعاف هذه الجبهة.

الانتفاضة واتفاق أوسلو

هذه التطورات كلها، التي تزامنت مع تأزم وضع الاتحاد السوفياتي في أواخر الثمانينيات وانهاره المعلن في نهاية سنة ١٩٩١، وهو التطور الذي ترك الولايات المتحدة، حليف إسرائيل القوي، الدولة العظمى الوحيدة في

بإقرار تطبيق "القانون" الإسرائيلي في الجولان السوري. وفي الفترة ذاتها، استهدفت الساحة الفلسطينية بهجمة واسعة شرسة، من خلال تصعيد هائل للإجراءات القمعية ضد الحركة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة، ومضاعفة عمليات نهب الأرض والاستيطان، كما من خلال تكثيف الاعتداءات على مواقع المقاومة ومنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، وهي اعتداءات بلغت أوجها، بعد أقل من شهرين على إنجاز انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء، باجتياح هذه القوات للبنان في حزيران/يونيو ١٩٨٢، والذي انتهى بخروج قوات المقاومة الفلسطينية وأجهزتها القيادية والإدارية من لبنان وتوزعها في عدد من البلاد العربية، القريبة والأبعد.

وواصل رؤساء الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة الذين خلفوا مناحم بيغن، سياسات البطش ونهب الأرض ومحاولات إخماد الحراك الوطني الفلسطيني، أكان ذلك المنتمين إلى تيار بيغن الصهيوني "التنقيحي" اليميني، كيتسحاق شمير (١٩٨٣ - ١٩٨٤)، ثم (١٩٨٦ - ١٩٩٢)، وبنيامين نتنياهو (١٩٩٦ - ١٩٩٩)، وأريئيل شارون (٢٠٠١ - ٢٠٠٦)، وإيهود أولمرت (٢٠٠٦ - ٢٠٠٩)، ثم نتنياهو ثانية بعد سنة ٢٠٠٩، أو أولئك المنتمين إلى التيار "العمالي" في الحركة الصهيونية، وإن بطريقتهم الخاصة، والذين حكموا بين سنتي ١٩٨٤ و١٩٨٦ (شمعون بيرس)، ثم بين سنتي ١٩٩٢ و١٩٩٦ (يتسحاق رابين، ثم شمعون بيرس)، وسنتي ١٩٩٩ و٢٠٠١ (إيهود باراك).

وفي جميع الأحوال، فإن الوضع الفلسطيني الذي كان قد حقق صعوداً بارزاً في الحضور العالمي خلال العامين اللذين أعقبا حرب ١٩٦٧، ثم بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ وتبني منظمة التحرير البرنامج الوطني المرهلي في الأشهر اللاحقة، استمر في مواجهة التحديات وهجمات الاستنزاف والإبادة، سواء تلك التي شكّلها التصعيد الهائل للقمع الإسرائيلي في

سعيها الحثيث لسدّ الأبواب أمام أي احتمال لتخليها الفعلي عن الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، فأحكمت سيطرتها المباشرة على القدس الشرقية ومعظم مساحة الضفة الغربية، وواصلت تحكّمها المطلق في الحدود البرية وفي أجواء قطاع غزة وشواطئه في إثر قرارها سحب مستوطناتها وإعادة انتشار قواتها خارج حدود القطاع في سنة ٢٠٠٥.

ولم يعد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، ولا جميع القوى السياسية المتحالفة والمتواطئة معه، يحتاجان إلى الكذب والتضليل للتغطية على معارضتهما لأي تخلّ عن الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وكذلك عن الجولان السوري. وذهب نتنياهو في مؤتمره الصحافي المشترك في واشنطن، في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٧، مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي كان قد دخل البيت الأبيض قبل ذلك بأقل من شهر، إلى حد ربط جذر كلمة "يهودي" بما يطلق عليه اسم "يهودا"، والمقصود المنطقة الجنوبية من الضفة الغربية في اللغة الإسرائيلية، من دون أن يفسر ما إذا كان ذلك يعني أن ساحل البحر الأبيض المتوسط الذي تسيطر عليه إسرائيل منذ سنة ١٩٤٨ لا علاقة له بالمملكتين المفترضتين للعبرانيين القدامى، يهودا والسامرة. هذا مع العلم، طبعاً، بأن المستوطنين اليهود الذين وفدوا من أوروبا إلى فلسطين لا يمتّون بصلة إلى أولئك العبرانيين القدامى.

من الواضح أن المشروع الصهيوني، "غير الديني" في الأصل، والذي استخدم الدين غطاءً "تاريخياً" زائفاً لتبرير توجهه إلى الغزو والنهب والسيطرة على الأرض الفلسطينية بعد أن استبعد الخيارات الجغرافية الأخرى (الأرجنتين، أوغندا...)، لا يحتاج إلى تبرير مقنع للعالم لاستمرار نهبه للأرض الفلسطينية ومصادرة حقوق السكان الأصليين لها. فما يرد في المقولة الإنجليزية الشهيرة "القوة هي الحق" (might is right) هو، بالضبط، ما تعتمده الحركة الصهيونية كمبدأ يحكم سلوكها منذ بدء غزوتها

العالم آنذاك، فاقمت تدهور المناخ الإقليمي والدولي المحيط بالوضع الفلسطيني، على الرغم من الوهج الهائل الذي تحقق للنضال الفلسطيني وقضية شعب فلسطين، في الفترة ذاتها، نتيجة اندلاع الانتفاضة الكبرى في الأراضي المحتلة في أواخر سنة ١٩٨٧. فمجمّل هذه التطورات السلبية في المحيط، إلى جانب اعتبارات وحسابات داخلية وذاتية أخرى، حالاً دون تثمير الإنجازات الميدانية والمعنوية المهمة للانتفاضة الكبرى في الأراضي المحتلة، وفسحا المجال أمام الانجرار إلى عقد صفقات "غير متوازنة" في مطلع التسعينيات، تمثلت بصورة خاصة في اتفاق أوسلو والاتفاقات اللاحقة المنبثقة منه.

صحيح أن هذه التطورات السلبية في المحيط الإقليمي والدولي لم تغير كثيراً في التعاطف العالمي مع الشعب الفلسطيني، ولم تخلّ دون استمرار وتطور التفهم لمطالبه وحقوقه الوطنية، وخصوصاً حقه في التخلص من احتلالات سنة ١٩٦٧ وإقامة دولته الوطنية المستقلة على أرض الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة؛ وصحيح أن المحافل الدولية واصلت تأكيد الحقوق الوطنية الفلسطينية، إلى حد تصويت أغلبية كاسحة من دول العالم في ٢٩/١١/٢٠١٢ في الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٣٨ دولة مؤيدة، و٩ فقط معترضة) على منح فلسطين مكانة دولة غير عضو في منظمة الأمم المتحدة، إلا إن اختلال ميزان القوى على الأرض تفاقم عبر تنامي التيارات اليمينية الأكثر عدوانية وتطرفاً في إسرائيل، واستمرار "التساهل" الأميركي الرسمي مع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وسياساتها المتحدية للشرعية وللقوانين الدولية، فضلاً عن تأزم أوضاع سورية وبلاد عربية أخرى خلال العقد الثاني من القرن الجديد، الأمر الذي فسح المجال أمام تصعيد عمليات نهب الأرض والتوسع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧. وواصلت حكومات إسرائيل

قبل أكثر من قرن من الزمن.

والمشكلة في هذا السلوك الاستعماري أنه لا

يأخذ في الاعتبار أن معادلة القوة يمكن أن

تتغير في ظروف تاريخية أخرى، وخصوصاً أن

منطقتنا سبق أن شهدت مثل هذه الأحداث قبل

زهاء ثمانية أو تسعة قرون، مع حروب نهب

وسيطرة استخدمت الدين أيضاً، ولو كان ديناً

آخر، كغطاء لمشروع شبيه في أهدافه ومآلاته،

بغض النظر عن الاختلافات الكبيرة في

المعطيات والسياقات التاريخية بين الحقبين

المتباعدتين. وما دامت إسرائيل تواصل سياسة

”العيش بالسيف”، أي الرهان على القوة وحدّها

لإدامة بقائها وهيمنتها وسيطرتها وإذلالها

للشعب الأصلي وللشعوب المحيطة، فإنها تحكم

على نفسها بأن تتحمل، في نهاية المطاف،

ومهما يطل الزمن، عواقب هذا الرهان.

أمّا الشعب الأصلي، شعب فلسطين العربي،

الذي تحمّل عواقب جرائم ارتكبتها سلطات

وجماعات أخرى في قارة أخرى بحق أناس هم

أساساً من أبناء تلك القارة، والذين نشأوا

وترعرعوا فيها، فكان له الميزة الأخلاقية منذ

وقت مبكر، بعد عدوان ١٩٦٧، بطرح حلول

إنسانية للمعضلة الناجمة عن الغزو والتوسع

الصهيونيين، بداية بالحديث عن دولة ديمقراطية

مشتركة، ثم عن دولة في الأراضي المحتلة منذ

سنة ١٩٦٧، إلى جانب دولة إسرائيل، بهدف

اختزال المعاناة وتوفير الدماء والعذابات على

شعوب المنطقة. لكن من الواضح أن المجتمع

الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي لم يفرز،

حتى الآن، اتجاهات وازنة ذات طبيعة عقلانية

تستجيب لأي من هذه الحلول الإنسانية، الأمر

الذي يعني استمرار المعاناة ومسلسل الحروب

والمواجهات حتى إشعار آخر.

وما جرى في العقدين الأخيرين في القدس

الشرقية والضفة الغربية من تصعيد للقمع

والاضطهاد والتدمير ونهب الأرض والاعتداء

على أصحابها ومزارعيها، بما في ذلك حملات

إعادة احتلال مدن الضفة الغربية في سنة

٢٠٠٢ وما بعدها، والحروب المتلاحقة على

قطاع غزة (شتاء ٢٠٠٨/٢٠٠٩، خريف سنة

٢٠١٢، صيف سنة ٢٠١٤)، وعلى المحيط

العربي (وخصوصاً على لبنان قبل سنة ٢٠٠٠،

ثم في صيف سنة ٢٠٠٦)، يدل على أننا لسنا

قريبين من أي تهدئة تستند إلى احترام حقوق

وتطلعات وكرامة الشعوب الأصلية في المنطقة،

وفي المقام الأول حقوق الشعب الفلسطيني

المصادرة والمهدورة، وتأخذ بعين الاعتبار

صون حياة كل من يعيش في هذه المنطقة. إن

”نشوة” حرب ١٩٦٧ ما زالت تسيطر على رؤوس

أصحاب القرار في إسرائيل، غير أن التاريخ، كما

سبق أن ذكرنا، يبقى مفتوحاً، والفصول التي

فتحتها حرب ١٩٦٧ لم تغلق بعد. ■

المصادر

- Lloyd C. Gardner, *The Road to Tahrir Square: Egypt and the United States from the Rise of Nasser to the Fall of Mubarak* (London: Saqi Books, 2011), p. 108. ١
- Ibid. ٢
- Henry Laurens, *La question de Palestine, tome quatrième 1967-1982: Le rameau d'olivier et le fusil du combattant* (Paris: Fayard, 2011), p. 16; William B. Quandt, *Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict since 1967* (Washington D.C.; Berkeley: The Brookings Institution; The University of California Press, 3rd edition, 2005), p. 442, fn. 83. ٣
- Mahdi Abdul Hadi, *Documents on Palestine, volume II (1948-1973)* (Jerusalem: PASSIA, 2007), p. 292. ٤
- نبيل العربي، "طابا، كامب ديفيد، الجدار العازل: صراع الدبلوماسية من مجلس الأمن إلى محكمة العدل الدولية" (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١١)، ص ٤٧. ٥
- جورج خوري نصر الله (جمع وتصنيف)، "الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩)، ص ٩٣٩. ٦
- جورج خوري نصر الله (جمع وتصنيف)، "الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧١)، ص ٣٧ - ٣٩. ٧
- Laurens, op. cit., p. 9. ٨
- Ibid., pp. 9-10. ٩
- جورج طعمه (مراجعة وتدقيق)، "قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي، المجلد الأول، ١٩٤٧ - ١٩٧٤" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٥)، ص ١٩٧ - ١٩٨. ١٠
- Donald Neff, *Fallen Pillars: U.S. Policy Towards Palestine and Israel Since 1945* (Washington: Institute for Palestine Studies, 2002), p. 101. ١١
- Ibid. ١٢
- Avi Shlaim, *Lion of Jordan: The Life of King Hussein in War and Peace* (London: Penguin Books, 2007), p. 306. ١٣
- جورج خوري نصر الله (جمع وتصنيف)، "الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٠)، ص ١٦١. ١٤
- أمين هويدي، "مع عبد الناصر" (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٠)، ص ٦٦. ١٥
- نصر الله، "الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧"، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣٨. ١٦
- Avi Shlaim, *Israel and Palestine: Reappraisals, Revisions, Refutations* (London; New York: Verso, 2009), p. 334. ١٧
- Ibid., pp. 327-328. ١٨
- نصر الله، "الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٣ - ٢٧٤. ١٩
- International Documents on Palestine 1980* (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1983), pp. 211-212. ٢٠